الفصل السابع

أزمـات ومواجهـات

منذ تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عقب انتخابات نوفمبر عام ٢٠٠٢ وهو يخوض مواجهات، ويصطدم بأزمات تتراوح بين ما هو داخلي ودولي مروراً بالإقليمي، والملفت للنظر هو نجاح هذه الحكومة في الخروج من هذه المواجهات والأزمات بشكل يمكن وصفه بالسالم الغانم أحيانًا، وببعض الجراح الطفيفة في أحيان أخرى، ويبدو أن كثرة الأزمات والمواجهات أكسبتها حصانة وقدرة أكبر في التفاعل مع قضايا معقدة، ولها انفجاراتها المفاجئة.

ولا يمكن تجاهل أن دمغ الحزب بـ «الإسلامي» تصريحًا أو تلميحًا وراء الكثير من هذه الأزمات والمواجهات، وحينما نتأمل المواجهات الداخلية فإننا نجد أن أغلبها كان مع الرئيس أحمد نجدت سيزار والجيش والقضاء، أو المعارضة البرلمانية التي يقودها حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال، وفي الكثير من الحالات كان الحزب وحكومته يواجهان ما يشبه التحالف العريض الذي يضم الرئيس والجيش والقضاء وأحزاب المعارضة ومعها وسائل الإعلام التي تبدو أحيانًا مستنفرة للتصدي لكل ما يشتم منه رائحة الإسلامي أو تتخيل هذه الرائحة منبعثة منه، وتلك هي لب المشكلة، فالحزب يتم التعامل معه على أنه حالة متقبلة بحكم الأمر الواقع الديمقراطي حيث لا يمكن رفض حزب منتخب بطريقة حرة، وحاصل على أغلبية مطلقة، ويظهر تمسكه بمبادئ الجمهورية الأتاتوركية.

ولا يخلو الأمر من أزمات داخل الحزب نفسه، فقد كانت أول أزمة يواجهها بعد فوزه فى انتخابات الثالث من نوفمبر ٢٠٠٣ هي داخلية، عندما أعلن بولنت أرنج أحد

أقطاب الحزب والذي يوصف بالمتشدد، ويشار إليه دائمًا في وسائل الإعلام التركية على أنه يمثل التيار «الإربكاني» المحافظ في الحزب، إنه سيرشح نفسه لرئاسة البرلمان قبل أن تتخذ قيادة الحزب قرارها بهذا الشأن، حيث قطع الطريق على أردوغان زعيم الحزب الذي كان يميل إلى إعطاء وجدي جونول ـ أحد رموز التيار الليبرالي المعتدل في الحزب ـ هذا المنصب؛ نظرًا لأن زوجته غير محجبة؛ ولكونه وجهًا مقبولاً لدى جانب كبير من القوى العلمانية المتشددة.

وقد اضطر أردوغان لقبول أرنج رئيسًا للبرلمان حتى لا يتعرض الحزب لأزمة خطيرة مبكرة يمكن أن تهدد وحدته خاصة أن أرنج سياسي عنيد، وله أتباعه المؤثرون في صفوف الحزب، وكان قد وعد بالعمل على رفع الحظر المفروض على ارتداء الحجاب بين الموظفات الحكوميات، وفي الجامعات والمدارس.

والمثير أن حجاب «منور هانم» زوجة «أرنج» أثار أزمة أخرى مع القوى العلمانية المتشددة حيث قاطع الرئيس أحمد نجدت سيزار وقادة المعارضة والجيش حفل الاستقبال الذي أقامه أرنج في البرلمان بمناسبة الاحتفالات بعيد تأسيسه يوم ٢٣ أبريل عام ٢٠٠٣م.

والحق أن الحجاب كان العنوان الرئيسي للعديد من الأزمات الأخرى مع القوى العلمانية المتشددة، وكان السيناريو المتكرر في هذه الأزمات أقرب إلى القالب المعروف سلفا، حيث يبدأ بتصريح لأي من المسئولين في الحكومة والحزب عن ضرورة رفع الحظر المفروض على مرتدياته فيجيء الرد سريعًا من الرئيس ورجال القضاء وقادة الجيش والمعارضة فيما يشبه الجوقة، حدث هذا في مناسبات عديدة بلا ملل من جميع الأطراف!

غير أن أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الأزمات أن حزب العدالة والتنمية أيقن أن حظر الحجاب هو قدس الأقداس بالنسبة للقوى العلمانية المتشددة، والمساس به قد يتطلب إسقاط نظرية «الهلال الملون والسيف الناعم» رأسًا على عقب، ويدمر تجربة الثورة الصامتة أو البيضاء التي يتحدث عنها أردوغان ورفاقه جهرًا وهمسًا.

صحيح أن هذا الموقف قد أصاب بعض قواعد الحزب ذات التوجهات الإسلامية

الصريحة بالإحباط، لكن بدأت غالبية أعضائه متفهمة لفكرة قدس الأقداس هذه، فضلاً عن ارتياحهم لظهور الحجاب في دوائر تابعة للدولة والحكومة، مثل توظيف بعض المحجبات في البرلمان، وحضور السيدة أمينة زوجة أردوغان وخير النساء زوجة جول مناسبات رسمية في الخارج والداخل بالحجاب، وهو أمر لم يكن يخطر ببال أحد قبل زلزال الثالث من نوفمبر السياسي في البلاد.

غير أن أخطر أزمة تعرض لها الحزب والحكومة مع القوى العلمانية المتشددة ـ غير الحجاب ـ كانت عندما اغتيل قاض في شهر مايو ٢٠٠٦ على يد إسلامي متطرف؛ حيث أشعلت القوى العلمانية المتشددة الحادث لدفع البلاد إلى مواجهة كبرى مع الإسلاميين المجددين الممثلة في الحزب وحكومته، غير أن حكومة أردوغان أفلتت من هذا الفخ بالإدانة القاطعة للحادث، ولفظ مرتكبيه، والتأكيد على الالتزام بالعلمانية والديمقراطية، وتحمل بعض سخافات الجبهة الأخرى، مثلما حدث في جنازة القاضي من تهجم لفظي على بعض الوزراء الذين حضروها، ومحاولة الاعتداء عليهم بالأيدي.

وخلال السنوات الأربع الأولى من الحكم واجه حزب العدالة والتنمية أزمات أيضًا مع الاتحاد الأوروبي، كان أشدها عندما رغب الحزب في تجريم فعل الزنا للمتزوجين في إطار مشروع شامل لقانون العقوبات في أكتوبر عام ٢٠٠٤، وقد تراجع أردوغان عن موقفه بهذا الشأن في نهاية المطاف عندما هدد الاتحاد الأوروبي بعدم منح تركيا موعداً لبدء مفاوضات انضمامها له ما لم تذعن وتلغي هذا النص، وبالفعل دار أردوغان ١٨٠ درجة كاملة بعد أن كان قد شن حملة كلامية على الاتحاد، واتهمه بالتدخل في أدق خصوصيات بلاده باسم الحلم الأوروبي، وقاد هذا التراجع إلى منح الموعد الذي حدد في أكتوبر عام ٢٠٠٥م.

ومن الأزمات التي وقعت في نوفمبر عام ٢٠٠٤ عندما أصدرت لجنة حقوق الإنسان لمجلس الوزراء تقريراً مثيراً للجدل حول الهوية دعت فيه إلى الاعتراف بهوية ثانوية في البلاد بحيث يقال «تركي كردي أو تركي علوي» مثلاً حيث ربطت بين انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد وهي أحد العوائق أمام تحقيق الحلم الأوروبي والإصرار على قولبة جميع المواطنين في هوية أحادية هي التركي السامي الذي يقفز

على أية عناصر أخرى للهوية، والمدهش أن أردوغان تنصل من التقرير وواضعيه وحل اللجنة عندما وجد أن ما خلصت إليه نظر إليه على أنه تهديد للجمهورية، وتم تصويره على أنه ثورة مضادة للقيم الكمالية.

وهناك أيضًا كارثة تفجيرات إسطنبول في نوفمبر ٢٠٠٣ عندما تم استهداف معبدين يهوديين، ومبنى القنصلية البريطانية، وبنك HSBC في إسطنبول في تفجيرات ضخمة حصدت عشرات القتلى ومئات الجرحى، وكانت ضربة قوية للحكومة، خاصة أن قوى العلمانية المتشددة حاولت توظيف اتهام خلايا محلية لتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن في وصم الحكومة بالمتسامحة تجاه التطرف الإسلامي، وقد خشيت الحكومة أيضًا أن تكون هذه الهجمات ضربة قاصمة للسياحة التي أصبحت أحد أعمدة الاقتصاد النامي بسرعة كبيرة، غير أن الحكومة تجنبت آثار التفجيرات التي دلت أيضا على الخلل في الإجراءات الأمنية في البلاد.

وهناك أزمتان هما من قبيل القضاء والقدر، لكنهما مثلتا تهديدات لحكومة حزب العدالة والتنمية، إحداهما: الزلزال المدمر الذي ضرب محافظة تونجلي في مايو ٢٠٠٣ وحصد أرواح حوالي ١٧٠ شخصًا، وإنفلونزا الطيور في يناير وفبراير عام ٢٠٠٦، حيث كشفت الأزمتان الواقع المرير لمناطق جنوب شرق تركيا ذات الأغلبية الكردية التي كانت مركزًا لهما، وفضحت فشل الحكومة في القيام بعملية تنمية وتحديث وعدت بأن تكون حلاً ناجحًا للمشكلة الكردية.

وعلى الصعيد الخارجي أيضًا لا يمكن نسيان تأثير الحرب الأمريكية على العراق التي حاصرت خيارات حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث حاولت بكافة الوسائل منع هذه الحرب بحشد قوى إقليمية وقوى إسطنبول في مؤتمر يوم ١٩ يناير ٢٠٠٣ حيث كان أردوغان ورفاقه يدركون أن عجلة الحرب التي حركها المحافظون الجدد المتصهينون في واشنطن قد دارت بالفعل، وقد فشل المؤتمر الذي حضره جيران العراق بالإضافة إلى مصر في أن يعيد هذه العجلة إلى الوراء.

وقبل الحرب بشهور بدت تركيا بأكملها منقسمة تجاه المشاركة فيها مع الولايات المتحدة أو الوقوف على الحياد، لكن الطابع الإسلامي للحزب الحاكم هو الذي حسم الأمر لصالح فكرة الحياد عندما أقر البرلمان في الأول من مارس ٢٠٠٣ عدم السماح

لعشرات الآلاف من القوات الأمريكية بالمرور عبر الأراضي التركية لغزو العراق في إطار إستراتيچية للپنتاجون فيما كان يسمى فتح جبهة شمالية ضد نظام صدام حسين، وغسل القرار الذي حظي بدعم شعبي منقطع النظير شوائب المساومات لحكومة حزب العدالة والتنمية مع واشنطن بشأن المشاركة في الحرب عدّا ونقدًا، ولا يزال هناك غموض بشأن تصويت أكثر من ١٠٠ نائب في الحزب الحاكم لصالح قرار رفض الحزب نشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية حيث إن أردوغان كان مؤيدًا مضطرًا لإرادة الحرب الأمريكية، في حين عارضها بقوة رئيس البرلمان بولنت أرنج سيد المحافظين الإسلاميين في الحزب حسب بعض التعبيرات، ولكن الأهم أن القرار خدم أردوغان من حيث لا يحتسب، وإن أصاب العلاقات الأمريكية التركية بجرح غائر.

* * *

obeikandl.com